



النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

نيابة جنوب المنصورة الكلية

أهم الملاحظات العملية في تحقيق جريمة غسل الأموال

تتسم جريمة غسل الأموال بخصوصيتها الإجرائية وتعقيداتها المالية، الأمر الذي يقتضي من عضو النيابة العامة الإلمام بجملة من الملاحظات التي تُعدُّ ضرورية لكشف الجريمة وتكييفها قانوناً، على النحو التالي:

١. ضرورة إثبات العلاقة بين المال محل الجريمة وجريمة أصلية محددة:

- يُعد قيام الجريمة الأصلية شرطاً جوهرياً مفترضاً في جريمة غسل الأموال، فلا تقوم الجريمة الأخيرة إلا إذا ثبت أن المال موضوع الغسل متحصل عن نشاط إجرامي محدد، كجرائم: الاتجار في المخدرات، الرشوة، الاتجار بالبشر، التهرب الضريبي أو الجمركي، النصب أو الاحتيال المنظم وغيرها من الجرائم التي تجلب مال
- ويكفي - في بعض الحالات - توافر مؤشرات جدية وقوية على ارتكاب الجريمة الأصلية دون اشتراط صدور حكم نهائي بشأنها.





النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

نيابة جنوب المنصورة الكلية

٢. التحقق من علم المتهم بعدم مشروعية مصدر المال:

يتعين على عضو النيابة استظهار القصد الجنائي الخاص، والمتمثل في علم الجاني بأن المال متحصل من نشاط غير مشروع، ويتضح ذلك من:

- ☐ علاقته بالجريمة الأصلية.
- ☐ سلوكياته المالية غير المعتادة.
- ☐ اللجوء إلى وسطاء أو كيانات وهمية لإخفاء المال.
- ☐ أساليب التمويل المستخدمة في نقل أو تحويل الأموال.

٣. تتبع حركة الأموال وتتبع مساراتها المالية بدقة: ويتحقق ذلك من خلال:

- ☐ فحص الحسابات البنكية للمتهم وأسرته.
- ☐ تحليل أنماط التحويلات المحلية والدولية.
- ☐ مراجعة عقود البيع والشراء العقارية.
- ☐ الاستعلام من الجهات المختصة عن التسجيلات العقارية والمنقولات.
- ☐ تحليل كشوف حساب الشركات ذات الصلة.





النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

نيابة جنوب المنصورة الكلية

كما يجب مراجعة ما يرد من تقارير وحدة مكافحة غسل الأموال بالبنك المركزي المصري وأي جهات مالية أخرى.

٤. سرعة اتخاذ التدابير التحفظية ومنع التصرف:

يُوصى بعدم التراخي في إصدار قرارات التحفظ والمنع المؤقت من التصرف في الأموال متى ظهرت مؤشرات جدية على وجود غسل أموال، وفقاً لأحكام المادة ٢٠٨ مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية، وذلك للحيلولة دون تهريب الأموال أو إخفائها، ويصدر القرار بناءً على مذكرة ترفع للسيد المستشار النائب العام.

٥. الاستعانة بالتقارير المالية والفنية المتخصصة:

يُراعى طلب تقارير تفصيلية من الجهات الرقابية والمالية ذات الصلة، مثل:

❑ وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

❑ البنك المركزي المصري.

❑ الهيئة العامة للرقابة المالية.

❑ هيئة الاستثمار.

❑ خبراء الحسابات لإجراء فحص فني للتحركات المالية وتقييم أوجه عدم التناسب بين الدخل الظاهر والنشاط الفعلي.





النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

نيابة جنوب المنصورة الكلية

٦. توثيق وحفظ الأدلة الرقمية والإلكترونية:

- ☐ يجب حفظ كافة المراسلات والبيانات الرقمية التي تعضد التحقيق، ومنها:
- ☐ رسائل البريد الإلكتروني.
- ☐ رسائل الهاتف النصية.
- ☐ سجلات التعاملات عبر الإنترنت.
- ☐ التحويلات المالية الإلكترونية.
- ☐ التعاملات بالعملات الرقمية المشفرة (إن وجدت).

٧. تجنب ازدواجية الإجراءات مع تحقيقات الجريمة الأصلية:

- ☐ يُراعى تنسيق العمل بين التحقيقات الجارية في جريمة غسل الأموال وتلك المتعلقة بالجريمة الأصلية، حتى لا يحدث تضارب في الإجراءات أو تناقض في النتائج، مع إمكانية ضم الأوراق إذا ما اقتضت الضرورة القانونية أو تحقيق العدالة الناجزة.

